

دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة (2011-2005)

م.م. لقاء شاكر عبود

قسم المحاسبة، كلية مدينة العلم الجامعة

الخلاصة

يهدف البحث إلى تحليل تأثير التغييرات في نمو الناتج المحلي الاجمالي على حجم الاستثمار بمختلف انواعه وتحليل طبيعة اداء الاقتصاد العراقي وحجم الاستثمار فيه وقد توصل البحث إلى إن حجم الاستثمار في العراق هو دون المستوى المطلوب وذلك لعدت عوامل منها عوامل سياسية واقتصادية ادت إلى تذبذب نمو الناتج المحلي الاجمالي وضعف دور الاستثمار الخاص في تكوين راس المال الثابت وعزوف الاستثمار الأجنبي الذي يبحث عن الاسواق والكفاءة والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الناتج المحلي، الناتج الاجمالي، العراق.

The role of investment in GDP growth in Iraq for the period (2005–2011)

Laka Shaker Abboud

Department of Accounting, University College of Madenat Al–elem, Baghdad, Iraq

Yousif2007x@yahoo.com

009647703962155

Abstract

The research aims to analyze the impact of changes in gross domestic product (GDP) growth on the volume of investment in various types and analyze the nature of the performance of the Iraqi economy and the size of the investment. The research found that the volume of investment in Iraq is substandard and so promised factors, including political factors, economic led to the volatility of GDP growth. Total and the weakness of the role of private investment in fixed capital formation and the reluctance of foreign investment that is looking for markets and efficiency of political and economic stability. The Iraqi economy is suffering from loss of these requirements.

Key word: Investment, gross domestic product, Iraq.

المقدمة : Introduction

يعد الاستثمار من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي تساهم في دفع عجلة التنمية والنمو التي أصبحت هدفا رئيسيا تسعى معظم الدول إلى تحقيقه من أجل زيادة الدخل القومي من ثم متوسط دخل الفرد والارتقاء بمستواه المعيشي فتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بشكل صحيح إلى إقامة ترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتكامل فروع الإنتاج لدفع عجلة التنمية ويعد معدل نمو الناتج المحلي مؤشر مهم في اتخاذ القرار الاستثماري سواء بالنسبة للاستثمار المحلي أو الأجنبي باعتبار إن نمو الناتج المحلي يعكس الاستقرار الاقتصادي وهذا يؤثر العلاقة التبادلية بين الاستثمار والناتج وسنحاول استقراء هذه العلاقة في واقع الاقتصاد العراقي وتأشير تغييرات حجم الاستثمار على الناتج المحلي ومساهمة قطاعاته المختلفة .

مشكلة البحث: Research problem

تتبع مشكلة الدراسة من التساؤلات التالية :

1- ما هو حجم الاستثمار في العراق وتوزيعه القطاعي.

2- ما هو تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العراق على حجم الاستثمار وما هو تأثير الاستثمار على نمو الناتج المحلي الاجمالي.

فرضية البحث: Research important

هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار بمختلف أنواعه تعكس طبيعة الأداء الكلي للاقتصاد الوطني .

هدف البحث: Research goal

يهدف البحث إلى تحليل تأثير التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي على حجم الاستثمار بمختلف أنواعه

وتحليل طبيعة أداء الاقتصاد العراقي وحجم الاستثمار فيه.

حدود البحث: Research limited

شمل البحث الاستثمار في العراق للفترة من 2005-2011 .

هيكلية البحث: Structure of research

لغرض إثبات فرضية البحث والوصول إلى اهدافه تم تقسيم البحث إلى اربع محاور هي:

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار والناتج المحلي الإجمالي.

المحور الثاني: العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلي.

المحور الثالث: تحليل الاستثمار والناتج المحلي في العراق للفترة (2005-2011).

المحور الرابع: معوقات الاستثمار في العراق

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار والناتج المحلي الإجمالي :

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic production :

يمثل مجموع قيمة الإنتاج من السلع والخدمات مستبعداً قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات السلعية والخدمية وبهذا هو يشمل مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للبلد وبمساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية [1]، وهو مجموع القيمة الدلارية لكل من عناصر الاستهلاك وإجمالي الاستثمار ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات وصافي الصادرات خلال عام [2] ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم وأوسع المقاييس الشاملة لقياس مستوى الأداء الاقتصادي للبلد وتحديد حالة

الاقتصاد إذا كان يعيش حالة (انكماش أو توسع أو ثمة ركود أو تضخم).

ثانيا: الاستثمار **The investment**: المفهوم والأنواع والمحددات

تم تعريف الاستثمار على انه تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات والطرق والمنازل، و الإضافات إلى المخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة وذلك خلال فترة زمنية معينة، ويعرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال التي بالإمكان الاستغناء عنها في الوقت الحال لتعمل وتكسب من وراءها أموال إضافية بالمستقبل ، في حين يرى البعض إن الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي من اجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي اكبر [3].

ويعرف الاقتصادى الكبير ساملسون الاستثمار بأنه الإضافة إلى أسهم رأس مال الدولة من منشآت ومعدات ومخزون خلال عام ، ويفرق ساملسون بين الاستثمار الحقيقي الذي يعني إنتاج سلع معمرة رأسمالية وبين الاستثمار المالى الذي هو شراء أسهم أو سندات أو فتح حساب ادخاري ولا يرى ساملسون الأخير استثمارا لأنه لا يحقق إنتاج لسلع رأسمالية مادية بل هو استبدال أصول مالية بأخرى [4] و يؤدي الاستثمار الى خلق وسائل إنتاج جديدة وكذلك تطوير ما هو قائم من هذه الوسائل من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساهم برفع الطاقة الإنتاجية ومن ثم دعم النمو الإقتصادي وزيادة القيمة المضافة وخلق فرص جديدة للتوظيف،

وقد عرفته الهيئة الوطنية للاستثمار في قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 بأنه: توظيف المال في اي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد.

ويقسم الاستثمار على ثلاثة أنواع هي:-

1.الاستثمار العام
Government investment

2.الاستثمار الخاص
The private investment

3 الاستثمار الخارجي (الأجنبي)
Foreign Investment

1 — الاستثمار العام:
Government investment

الذي تقوم به المؤسسات العامة للدولة وعادة يركز هذا النوع على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع كخدمات الصحة والتعليم والكهرباء والماء والصرف الصحي وهذه الاستثمارات بعيدة عن توقعات الربح بل يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب الفلسفة التي تؤمن بها الدولة [5]، وقد تتم من اجل موازنة التقلبات في الاستثمار الخاص للمحافظة على مستوى مرتفع من الدخل والاستخدام ،أي كعامل تعويضي لسد العجز في الاستثمار الخاص.

2- الاستثمار الخاص
The private investment

نوع من الاستثمار يقوم به الأفراد أو الشركات من خلال توظيف مدخراتهم أو الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية أو الأجنبية . وعرفه آخرون بأنه الاستثمار الذي يعتمد على المدخرات الوطنية لمواطني الدولة [6] ، إذ تقوم معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية بوضع سياسات مالية ونقدية لتشجيع مثل هذه الاستثمارات وهذا النوع من الاستثمار يؤثر إيجابا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتنعكس فوائده على المواطن بشكل مباشر ويتمثل في تشييد المباني السكنية والاستثمار في المعدات التجارية الثابتة وبرامج الكمبيوتر والمنشآت وغيرها من إضافات إلى المخزون وتعد الإرباح المتوقعة هي المحدد الرئيسي

الأموال إلا أنها تتصف بصعوبة التحكم بها فقد تتسحب بصورة مفاجئة نتيجة لعدة عوامل مما يؤثر سلباً على استقرار اسواق رأس المال في البلد المضيف كما حصل في الازمة العالمية عام 2008 [10].

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment:

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على إن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة [11] يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال لعل من أهمها مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك) وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وينسب متفاوت، يتضمن هذا النوع من الاستثمار إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة سواء كانت مملوكة لمستثمر الأجنبي ويمتلك أسهم لأحد الشركات أو امتلك الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق ذلك انتقال للتكنولوجيا والموارد والقيام بعمليات إنتاجية في البلد المضيف ، تتحدد وفقاً لاتفاق الشركاء والنوع الثاني من الإشكال هو مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف ويتيح هذا الشكل من الاستثمارات للمستثمر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تجبذه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية ، الشركات المتعددة الجنسية وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة ، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها [12].

ورغم ما يثار حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جدل واسع، وغالباً ما كان ينظر إليها في الماضي بنظرة يشوبها الحذر والسلبية، لاسيما من أصحاب الفكر الماركسي، فقد أصبحت مؤخراً مصدراً من مصادر التدفقات المالية المعاصرة، الذي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية في الدول النامية نظراً لقصور راس

للاستثمار الخاص ،وان أهم القوى التي تحدد الاستثمار هي الإيرادات التي تنجم عن ذلك الاستثمار والتي تتأثر بصفة أساسية بأوضاع دورة النشاط الاقتصادي ،وتكاليف الاستثمار التي تتحدد من خلال أسعار الفائدة والسياسة الضريبية ، وكذلك التوقعات المستقبلية وطالما اعتمدت محددات الاستثمار على إحداث مستقبلية يصعب التكهن بها [7].

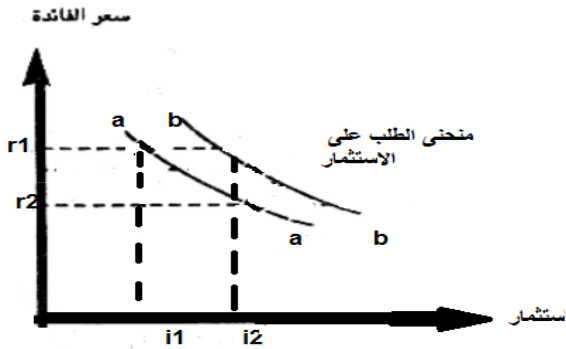
3- الاستثمار الأجنبي Foreign Investment:

تم تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه تصدير رأس المال من البلد المصدر أو البلد الام إلى البلد المستورد أو المضيف ليتم استثماره في مشروعات وقطاعات معينة [8]، وهو استثمار يقوم به الأفراد أو الشركات أو المؤسسات الدولية داخل البلد المعني وهذا النوع من الاستثمار له أهميته الخاصة في كثير من دول العالم خاصة البلدان النامية من خلال ما يقوم به من نقل للأموال لاستثمارها من بلد إلى آخر و يتكون من نوعين هما:

أ- الاستثمار الأجنبي غير المباشر Foreign indirect Investment:

ويطلق عليه الاستثمار المالي أو الاستثمار المحفظي ويتسم بكونه استثمار قصير الأجل ، يتم عن طريق شراء الأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية وان هذا لأنوع من الاستثمار لا يتم في أصول إنتاجيه حقيقية بل يوفر المستثمرون رأس المال النقدي من خلال شراء حصص شركة (أسهم أو سندات) من دون أن يكون لهم الحق في إدارتها وتتم هذه المعاملات في أسواق الأوراق المالية بهدف الإرباح السريعة عن طريق المضاربة في تلك الأسواق واخذ يشكل نسبة كبيرة من حجم الاستثمارات في العالم، [9] واهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار هو سهولة الدخول والخروج من أسواق رأس المال للدولة المضيفه وذلك وفقاً لتطور الأسواق دولياً وهذا له انعكاسات على استقرار الأسواق فرغم أنها تساهم في توفير رأس المال اللازم لعملية التنمية عن طريق تسهيل انتقال رؤوس

هنالك علاقة فعالة تربط أسعار الفائدة $interest\ rate$ بالاستثمار تتضح من خلال ما يعرف بمنحنى الطلب على الاستثمار والذي يمثل الكميات التي ترغب الشركات في استثمارها عند كل أسعار الفائدة، وإلى جانب أسعار الفائدة هنالك قوى مؤثرة أخرى في حجم الاستثمار منها مستوى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد محددا هاما للاستثمار، وبصورة اشمل الاستثمار يعتمد على الإيرادات الناجمة عن مجمل النشاط الاقتصادي وقد اثبتت الدراسات إن الاستثمار شديد الحساسية لدورة النشاط التجاري، فزيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى تعظيم ارباح المستثمرين وزيادة الطلب الكلي بالتالي تصاعد امكانيات الشركات على توسيع الاستثمار والانتاج ، ونمو الناتج تعطي صورة مستقبلية لحجم السوق [17]، والشكل رقم (1) يوضح تأثير الناتج المحلي الاجمالي على الاستثمار فالارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى تحول منحني الطلب على الاستثمار إلى الخارج فينتقل المنحنى من (aa) إلى (bb) ليؤشر زيادة في حجم الاستثمار ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي وليس انخفاض في سعر الفائدة.



(الشكل 1: العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي)

المصدر: سا مولسون -نوردهاوس (علم الاقتصاد) مكتبة لبنان ناشرون -الطبعة العربية - بيروت، 2006، ص490.

المال المحلي لتمويل التنمية وقصور الاعانات الاجنبية هذا وقد اصبح عبء خدمة الدين الخارجي عقبة في طريق التنمية مما دفع هذه الدول إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي لسد فجوة التمويل المحلي والنقد الأجنبي لقد تخلت اكثر الدول عن التخطيط المركزي كنموذج لتخصيص الموارد النادرة كما حررت تدفقات الاستثمار الاجنبي لها بالإضافة الى اتباعها سياسات التحول نحو القطاع الخاص والقضاء على الاختلالات الهيكلية. [13]، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية الى 314,3 مليار دولار عام 2005 و 379,1 مليار دولار عام 2006 وحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 إن التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت لتصل إلى 1,24 تريليون دولار وقد تمكنت البلدان النامية والانتقالية معا من اجتذاب أكثر من نصف هذه التدفقات العالمية ويتوقع التقرير إن ترتفع التدفقات العالمية في عام 2013 لتصل 1,9 تريليون دولار [14].

وقد أخذت الدول النامية، تتسابق في جذب المزيد من هذا النوع من التدفقات بعد إدراكها لإيجابياته وذلك عن طريق منحه مختلف الامتيازات والإعفاءات، كما تكشف ذلك قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي، التي صدرت في العديد من هذه الدول في السنوات الأخيرة، كإعفاء واردات المشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية، والإعفاء من الضرائب على الدخل ،، فضلاً عن تسارع هذه الدول إلى الدخول في اتفاقيات دولية، ثنائية وجماعية، لتشجيع هذا النوع من الاستثمار [15].

إما عن محددات هذا النوع من الاستثمار الأجنبي فهناك عدة عوامل تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة ما وابتعادها عن الأخرى ومن تلك العوامل ارتفاع متوسط دخل الفرد في وارتفاع نمو الناتج وتوافر البنى التحتية ودرجة الاستقرار السياسي ومعدل العائد على رأس المال [16].

المحور الثاني: العلاقة بين الاستثمار والناتج:

إن هذه الاهداف حققت نجاحات متواضعة فلم يتجاوز نمو الناتج المحلي الـ 8.6% حتى عام 2011 بعد إن كانت نسبة نمو الناتج 10% عام 2006 واخذت ترتفع تدريجيا إلى 6.5% عام 2008 وعادت وانخفضت إلى 5.8% للاعوام 2009 و2010 [20] وهذا التراجع في معدلات نمو الناتج يعود إن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا واسعا على القطاع النفطي فقد شكلت العوائد المالية لقطاع النفط 92% للفترة من (2005-2010) من مجموع العوائد الكلية بينما شكلت الضرائب 2% فقط، ويتقلب نمو الناتج المحلي بتقلب هذا القطاع اضافة إلى تاثير الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها العراق، والجدول (1) يوضح ذلك.

اما بالنسبة لتكوين راس المال الثابت فقد تراجعت معدلاته انخفاضاً وارتفاعاً و وصل اعلى معدلاته عام 2006 وبنسبة 98.9% إلا إن في عام 2007 انخفض نمو تكوين راس المال الثابت إلى -67.1% وربما يرجع السبب إلى اعمال العنف التي شهدتها العراق وتدني الوضع الامني الذي يعد من المحددات المهمة للاستثمار، ثم عاد للارتفاع إلى 75.6% عام 2008 وانخفض إلى -40.4% عام 2009 ويعود ذلك إلى إن هذا العام هو قمة الازمة المالية العالمية والتي اثرت باقتصاديات كافة دول العالم ومنها العراق، وفي عام 2010 ارتفعت النسبة إلى 71.5%. وكانت هذه النسب موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة كما في جدول (2).

نلاحظ من الجدول إن نسبة تكوين راس المال الثابت في القطاع الزراعي كانت متدنية على طول الفترة الزمنية (2005-2010) رغم ما لهذا القطاع من اهمية كبيرة تأتي بعد القطاع النفطي كون العراق بلداً خصباً و يمتلك أراضي زراعية واسعة تصل الى (40) مليون دونم صالحة للزراعة مع مياه وفيرة، فلم تتجاوز نسبة تكوين راس المال الثابت 1.7% وذلك عام 2006 وبقيت دون الواحد حتى عام 2010، فيما اخذ قطاع خدمات التنمية الاجتماعية اعلى

وبالنسبة للاستثمار الأجنبي فهناك دراسات عديدة قامت من اجل دراسة العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منها دراسة هافبير واخرون التي قامت بفحص اثر نمو السكان والنمو في الناتج والانفتاح الاقتصادي لبلدان معينة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكان من بين ما توصلت له الدراسة ان الزيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي للبلدان المضيفة يؤدي إلى زيادة في التدفقات الوافدة من الاستثمار بنسبة 1.5%، وفي دراسة مماثلة قام بها هشام غرايبة ونضال عزام حول محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الأردن للفترة من 1972-1992 توصلت إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي [18].

من العرض السابق يتضح ان هنالك علاقة تبادلية ايجابية بين الاستثمار بمختلف أنواعه والناتج المحلي الإجمالي .

المطلب الثالث: تحليل الاستثمار والناتج في العراق للفترة (2005-2011):

منذ ثمانينيات القرن الماضي والاقتصاد العراقي يعاني مشكلات عدة، مثل التضخم والبطالة وانخفاض الدخل القومي ومن ثم انخفاض نصيب الفرد الواحد من ذلك الدخل إضافة إلى فشل عمليات الاستثمار، مع انهيار النظام السابق عام 2003 انهيار الاقتصاد العراقي وتدهورت البنى التحتية وتراجعت القيمة المضافة لكل القطاعات الاقتصادية تراجع الناتج الكلي، فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ولم يتجاوز 12 مليار دولار لنفس العام [19]، وبعد قيام الحكومات المؤقتة واستئناف تصدير النفط عادت الحياة إلى الاقتصاد العراقي تدريجيا وارتفع الناتج المحلي الاجمالي إلى 43 مليار دينار في عام 2005 وتمثل الهدف النهائي لعملية اعادة بناء الاقتصاد العراقي خلق حالة من النمو المستدام وتحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة وتحفيز الاستثمار وزيادة معدلاته السنوية، إلا

والاحتلال الاجنبي ، فما يزال لا يشكل إلا نسب ضئيلة جدا من إجمالي الاستثمار وكما موضح في الجدول (3):

يوضح الجدول التذبذب في اجمالي حجم الاستثمارات من عام إلى آخر ارتفاعا وانخفاضا فقد ارتفع حجم اجمالي الاستثمارات إلى الضعف تقريبا ليصل 18.11 مليار دينار عام 2006 بعد إن كان 9.25 مليار عام 2005 ثم عاد للانخفاض إلى 5.11 مليار عام 2007 ثم ارتفع إلى 12.05 مليار عام 2008 وانخفض إلى 7.68 مليار عام 2009 وارتفع إلى 11.8 مليار عام 2010 الا إن نسبة الاستثمارات الأجنبية من اجمالي الاستثمارات كانت منخفضة جدا ففي عام 2005 كانت نسبتها 6.5% ثم انخفضت إلى 5% عام 2006 وإلى 2% عام 2007 ويرجع السبب إلى الاوضاع الامنية المتردية التي شهدها العراق ولم يشهد ارتفاعا ملحوظا الا في عام 2009 وبنسبة 23% من اجمالي الاستثمارات وعام 2008 بنسبة 17.5% وربما يرجع السبب إلى بداية تحسن الوضع الامني الذي يعد عامل مهم جدا في جذب الاستثمار الاجنبي ثم عاد للانخفاض إلى 14% عام 2010 وهذه النسب توضح ضعف المناخ الاستثماري في العراق ومحدودية التدفقات الاستثمارية للعراق حيث ان الاستثمارات الأجنبية ما زالت متخوفة من الوضع في العراق ، وحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2012 ان العراق ورد لأول مرة في تقريرها السنوي واحتل المرتبة 12 من بين 14 دولة عربية ارتفعت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي حيث احتلت السعودية المرتبة الاولى بحصة بلغت 25.8% تليها الامارات بحصة 20.4% ثم لبنان بحصة 7% بينما كانت حصة العراق 2.7% [22] وهي بلا شك نسبة ضئيلة جداً، لا سيما إذا ما قورنت بنصيب الدول الاخرى من اجمالي الاستثمارات في العالم .

فالعراق اليوم ورغم مميزات الاستثمار الأجنبي في كونه عنصرا تكمليا للموارد المحلية وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي وتمويل برامج التنمية وتسهيل

النسب على طول فترة الدراسة وكاننت (25.1%، 18.7%، 56%، 88.4%، 54.6%، 51%) على التوالي وهذا يعكس غلبة التوجهات الاجتماعية على التوجهات الاقتصادية، يأتي بعدها قطاع الكهرباء والماء وبنسبة (22.2%، 19.9%، 30.9%، 6%، 23.9% 25%) بينما نجد قطاعات عديدة ومهمة في الاقتصاد كانت نسب مساهمتها محدودة جدا مثل قطاع الصناعات التحويلية والتعدين والمقالع والبناء والتشييد والتجارة والبنوك والتأمين كان من الممكن إن تساهم في تكوين تراكم رأسمالي اكبر ، وهذا يعكس ايضا ضعف دور القطاع الخاص (الاستثمار الخاص) في تكوين تراكم رؤوس الاموال ومحدودية مساهمته في

النواتج المحلي الاجمالي ومحدودية مساهمته في الأنشطة الاقتصادية رغم أهميته في قيادة عمليات الانتاج والتوزيع وتقديم الخدمات ، فقد كانت نسبة مساهمة راس المال الخاص من اجمالي التكوين الراسمالي 38.3% في عام 1998 وفي عام 1999 تراجعت النسبة قليلا إلى 38.1%، وبعد سقوط النظام عام 2003 وبسبب تردي الوضع الامني والسياسي والاقتصادي اسهم في تراجع مساهمة راس المال الخاص في التكوين الراسمالي الكلي اذ بلغت 12.9% عام 2004 ثم 4.3% عام 2005 وإلى 7.1% عام 2006 [21] وعلى الرغم من التاكيد على اعطاء القطاع الخاص دور اكبر في عملية التنمية الاقتصادية إلا إن نسبته استمرت بالانخفاض نظرا لمحدودية امكاناته قياسا بالقطاع العام، فالعمليات الاستثمارية تتطلب وجود افراد ومؤسسات وشركات لديها خبرة كافية للدخول في عملية الاستثمار وعليه فان ضعف القطاع الخاص المحلي يمثل عائق يواجه الاستثمار في العراق.

اما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي على الرغم من إن العراق بحاجة ماسة إلى الاستثمار الاجنبي بعد أن انهكت اقتصاده الحروب والعقوبات الاقتصادية

امتلاك التكنولوجيا ودخول اسواق العالم ،لم يهيبء المناخ الاستثماري الجاذب لهذا النوع من الاستثمار هذا بالاضافة إلى العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيق أو تحد من نمو الاستثمار الأجنبي والتي سوف يطرق لها البحث في المطلب التالي.

المطلب الرابع : معوقات الاستثمار في العراق.

يعد الاستثمار ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي واداة فاعلة للتنمية وهو احد العوامل المحددة للطاقة الانتاجية ومحفزا للنشطة الاقتصادية الا انه لم يؤدي دوره بشكل فاعل في العراق ويمكن تاشير معوقات الاستثمار بكل أنواعه في الاتي:

بالنسبة للاستثمار العام والذي تقوم به الحكومة فما يزال دون المستوى المطلوب خاصة في دولة نفطية مثل العراق تستطيع استثمار الموارد النفطية في مجالات استثمارية تضع العراق في مصافي الدول المتقدمة أو على الأقل مواكبة الدول النفطية العربية واحداث تنويع في الاقتصاد العراقي من خلال توجيه عائدات النفط لتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والخدمات والصناعة وتنمية صناعة الصادرات فما يزال النفط هو المصدر الوحيد للتمويل والتي تصل مساهمته إلى 93% من ميزانية الدولة هذه الميزانية التي تقسم إلى 70% موازنة تشغيلية و30% موازنة استثمارية بالاضافة إلى عدم القدرة على توجيه الزيادة الحاصلة في موارد الموازنة إلى اغراض استثمارية وليس للانفاق التشغيلي ناهيك عما تواجه هذه النسبة المخصصة من الاموال للاستثمار من ضعف في التنفيذ تتراوح بين (50-60%) بس ضعف نظام الشراء العام وعدم وجود الية شراكة بين العام والخاص [23] وانتشار الفساد الإداري والمالي بين دوائرالدولة وانعدام الشفافية والمساءلة في إدارة موارد الدولة. وتدني الكفاءة في العميلة الانتاجية وضعف القدرة التنافسية والتحيز في تقديم الخدمات بين المناطق الجغرافية وعدم وجود استراتيجية استثمارية موجه لنهوض بالاقتصاد العراقي [24].

إما الاستثمار الخاص والذي يقوم به القطاع الخاص فهو يعاني من التهميش وهيمنة القطاع العام على كافة النشاطات الاقتصادية ومحدودية مشاركته في الأنشطة الاقتصادية بشقيها الزراعي والصناعي وحتى العمراني وما يزال بعيدا عن مزايا الإنتاج الكبير في الادارة والتسويق والاستثمار والتكنولوجيا و رغم سعيه إلى الدخول في مجالات تجارية وخدمية ومصرفية الا إن التشريعات والقوانين المنظمة للشؤون الاقتصادية حجت دوره الامر الذي شجع على هجرة المستثمرين ورؤس اموالهم إلى الخارج مما انتج عنه محدودية مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي [25] ناهيك عن ضعف الية اقتصاد السوق ونقص اسواق رأس المال مما يجعل المشروعات تعتمد بالدرجة الاولى على الائتمان المصرفي الذي يحدد نسبة فائدة عالية تصل 15% كذلك عدم الاستقرار الاقتصادي المتمثل بارتفاع معدلات التضخم التي تؤثر على الربحية المتوقعة للمشروعات مما يحبط للاستثمار ،ويمكن تاشير اسباب اخفاق الاستثمار الخاص في محورين الأول داخلي يتمثل في ضعف واختلال الجوانب الادارية والقانونية، وقصور البنية التحتية والخدمات الاساسية بالاضافة إلى التحديات الذاتية المتعلقة بضعف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص ،والمحور الثاني هو خارجي متمثل في تحديات العولمة وتكنولوجيا الإنتاج واساليب التسويق والنفاد للاسواق الخارجية .

إما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فان معوقاته عديدة منها ما يشترك مع الاستثمار المحلي ومنها ما تخص المستثمر الأجنبي فقط ويمكن ابراز اهمها بالتالي [26]:

1-معدلات التضخم العالية :التي وصلت إلى 53% عام 2006 و 30% عام 2007 وانخفضت إلى 5.6% عام 2011 [26] وهو من المشاكل الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار بصورة عامة والاستثمار الأجنبي بصورة خاصة فالتضخم يعطل الية الاسعار ويلغي وظيفة العملة المحلية ويضعف قدرة الشركات في التنبؤ بتكاليف الإنتاج والارياح مما يؤدي إلى

تراجع رغبة الاستثمارات الأجنبية في الدخل للبلد.

2-ضعف اسواق راس المال:إن الافتقار إلى اسواق مالية متطورة اضعفها بشكل عامل طرد للمستثمر الأجنبي ذلك لان السوق المالية هي ممول رئيسي لشركات الاعمال.

3-ضعف القطاع المالي والمصرفي: فشل النظام المصرفي في تنشيط حركة الاستثمار في العراق

فالقطاع المصرفي متخلف عن ما وصلت اليه المؤسسات المالية والمصرفية ولم يواكب التطورات المالية والمصرفية العالمية التي تقوم على اساس التحرر من القيود والعراقيل واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصال والمعلومات .

4-ضيق السوق المحلية : يمثل حجم السوق ومعدل نموه محدداً مهماً بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث ان كبر السوق يعني امكانية دخول مستثمرين اكثر وشركات اكبر، كما ان ارتفاع معدلات نمو السوق يحفز المستثمرين الاجانب على الاستثمار بشكل اكبر، فحجم السوق المحلي وامكانية النفاذ اليه وكذلك القوة الشرائية الخاصة بالسكان ونمو الاقتصاد ككل كلها تشكل المعايير الرئيسة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسية في تقديرها مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر،لانه يبحث عن الاسواق التي توفر له ميزات في مجال وفرة الحجم والنطاق، وكذلك فإن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية. وفي العراق نتيجة الحصار الاقتصادي والأزمات الاقتصادية التي مر بها البلد خلف حالات فقر وتدهور الحالة المعيشية بشكل عام وظهور البطالة أدى إلى ضيق السوق وانخفاض مستوى الطلب على السلع.

5-تباطؤ نمو الناتج المحلي الاجمالي:ان حجم الناتج ومدى أستقراره ونصيب الفرد منه يدخل ضمن اطار اهتمام المستثمر لانه يعكس دخل مقيمي الدولة

وطلبهم الفعلي على السلع والخدمات المنتجة للشركات متعددة الجنسية، وكذلك فان نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعرفته بالنسبة للمستقبل تساعد المستثمر الأجنبي على معرفة حجم السوق مستقبلاً.

6-تدني البنية التحتية :تؤثر البنية التحتية للبلد المضيف (الطرق، الجسور، الموانئ، المطارات، شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق الخاصة بها، توفر الطاقة وكفاءتها) تأثيراً كبيراً على تكلفة الانتاج والنقل وكفاءتهما، فتقوم مختلف البلدان بالحفاظ على تلك البنية بصورة حديثة وخالية من العيوب لكي تعظم من جاذبيتها كموقع للاستثمار الأجنبي، فالبلدان التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة قد تواجه صعوبات في اجتذابها لحجم كبير من الاستثمارات الأجنبية ، وتشمل البنية التحتية ايضا خدمات الدعم الضرورية لعمليات التصنيع والتي تشمل الخدمات التي تقدمها مكاتب القانون والتأمين والمحاسبة والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التوريد المحلية وتعتبر تلك الخدمات عنصراً ضرورياً لجذب الاستثمارات الأجنبية.. فالعراق يعاني من تردي البنية التحتية ومن اهمها تدهور في عمل الشبكة الكهربائية مما يضطر المستثمر الاجنبي فيها الى استخدام المولدات الكهربائية لسد النقص في الطاقة وهذا الأمر يشكل عبئاً كبيراً على المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبذلك تكون تكاليف المشروع الاستثماري الذي يستخدم المولدات الكهربائية اعلى بكثير من مثيله الذي يعتمد على الشبكة الوطنية ،وبذلك يشكل انهيار البنى التحتية او الأساسية من العوامل الأساسية لتجسيم الاستثمار الأجنبي في العراق.

7-تردي الوضع الامني والسياسي : أن الاستقرار السياسي يمثل عنصراً أساسياً في اتخاذ قرار الاستثمار للمستثمر الاجنبي ، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل راسماله او خبرته الى دولة ما الا اذا اطمأن الى استقرار الاوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث في طبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن

إلى 2.2 درجة محتلا بذلك المرتبة 137 عالميا و17 عربيا ، تراجع بعدها خلال عامي 2006 و2007 ليحتل المرتبة 161 و178 على التوالي عالميا والمرتبة 17 و16 عربيا إذ بلغت درجة المؤشر 1.9 خلال عام 2006 و1.4 خلال عام 2007.

9-الافتقار إلى التكنولوجيا: عانى الاقتصاد العراقي من العزلة خلال فترة الحصار فحدثت فجوة تكنولوجية كبيرة بيه وبقيّة بلدان العالم . فبدون التكنولوجيا ووسائل الإنتاج المتطورة والحديثة سيعاني العراق من إنتاجية متدنية وكفاءة واطئة تقلل من قدراته التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي .

و تشير المؤشرات الدولية لتقييم البيئة الداعمة للاستثمار أن العراق ما يزال لا يتمتع ببيئة ملائمة لجذب الاستثمار إذ تتعدم الحرية الاقتصادية فيه ، فضلا عن أن العراق على وفق المؤشرات الدولية يعد من الدول ذات المخاطر المرتفعة السياسية والاقتصادية ، كما تتعدم الأطر التنظيمية المناسبة فيه، كما يعد من الدول ذات الفساد الكبير ، وبناء على ذلك فأن بيئة العراق الاستثمارية غير ملائمة لجذب الاستثمارات إلا أن هناك بوادر تشير إلى وجود تحسن بسيط يمكن أن يعد خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحسين بيئة الاستثمار ، إذ شهد العراق إحراز تقدم بسيط ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية ضمن المجموعة نفسها من المخاطر العالية.

الاستنتاجات: Conclusions

1-يعد الاستثمار بمختلف أنواعه أداة مهمة في خلق التراكم الراسمالي وتحقيق فائض اقتصادي يمكن من خلاله معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي التي سببتها عوامل منها العوامل السياسية والاقتصادية فمن خلال الاستثمار الموجه نحو كافة القطاعات الاقتصادية يمكن تصحيح هذه الاختلالات وتنشيط وتحفيز كافة القطاعات الاقتصادية وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة حجمه.

يقوم بالاستثمار في ظل اجواء تسودها الازمات المختلفة كما في الواقع العراقي الذي تسوده الاضطرابات السياسية ترددي الوضع الامني ويعد الوضع السياسي من العناصر الاساسية في توفير بيئة داعمة للاستثمار فرغم صدور قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 والذي وفر كل الامتيازات والتسهيلات التي يحلم بها المستثمر الاجنبي الا انه لم يحقق الهدف في جذب الاستثمار الاجنبي بسبب عدم الاستقرار السياسي والذي يعد عنصراً مهماً جداً في قائمة اعتبارات المستثمر الأجنبي وبالتالي فان توفير البيئة الاستثمارية المناسبة مع عدم وجود استقرار سياسي يعني عدم فاعلية أي قوانين مشجعة للاستثمار .

8 الفساد المالي والاداري: يحدث الفساد المالي والإداري آثار سلبية على مستويات الاستثمار الاجنبي والمحلي على حد سواء إذ ان المستثمرون يجتنبون البيئات التي يتغلغل فيها الفساد لأنه يضعف سيادة القانون ويقلل من الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار ويزيد من تكاليف المشروع لان الوقت والمال المنفق على رشوة بعض الموظفين او المسؤولين الحكوميين والتعامل مع الأنظمة المعقدة يؤدي الى زيادة التكاليف وهذه التكاليف أما ان يتحملها المستهلكون من خلال زيادة الأسعار او منتجات منخفضة الجودة، او إنها تصبح عائق أمام دخول المستثمرين الأجانب الى سوق الدولة التي تعاني من الفساد ، ويعتبر الفساد الإداري العائق الأكبر في طريق الاستثمار الأجنبي الذي شهده العراق لاسيما ما يتعلق بتوقيع العقود ونقل مهمة التنفيذ المباشر من الشركات الأجنبية الحاصلة على المشاريع إلى مقاولين محليين غير مؤهلين، ويقاس مؤشر درجة الشفافية مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة.

وقد احتل العراق المرتبة 113 عالميا و16 عربيا عام 2003 ، إذ بلغت درجة المؤشر 2.2 درجة تراجع إلى 2.1 درجة عام 2004 لتحتل المرتبة 129 عالميا و17 عربيا ، وفي عام 2005 ارتفعت درجة المؤشر

3- ضرورة ايجاد شراكة بين القطاعين العام والخاص تضمن اعطاء دور اكثر فاعلية للقطاع الخاص وعلى حساب اجراء تقليص سريع لتدخل الدولة في بعض المجالات للاستفادة من قدرته وتوجيهه نحو قطاعات معينة كالبناء والمصارف والسياحة والصناعة نظرا لتدني نسبة مساهمة الاستثمار الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

2- لم يؤدي الاستثمار دوره بشكل فاعل في الاقتصاد العراقي وذلك لانتشار الفساد المالي والاداري وتدني الكفاءة في العملية الانتاجية وضعف الاستثمار الخاص الذي لا يزال بعيدا عن مزاي الإنتاج الكبير في الادارة والتسويق والاستثمار والتكنولوجيا .

1- ورغم مميزات الاستثمار الأجنبي في كونه عنصرا تكمليا للموارد المحلية وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي وتمويل برامج التنمية وتسهيل امتلاك التكنولوجيا ودخول اسواق العالم ،لم يوهبها المناخ الاستثماري الجاذب لهذا النوع من الاستثمار في العراق .

Recommendations: التوصيات

1- ضرورة توافر بيئة استثمار مناسبة تشمل حجم السوق وسهولة العمليات والتكلفة والمخاطر السياسية تساعد على جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي وذلك من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى لتنمية الاقتصاد العراقي قائمة على توجيه الاستثمار نحو قطاعات انتاجية في مقدمتها قطاع الصناعة والزراعة والانتقال من اقتصاد احادي التمويل إلى اقتصاد متنوع الموارد ليعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لم تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي سوى 2% حتى عام 2011.

2- إن من ضروريات التنمية الاقتصادية هي توفر الخدمات والبنية التحتية لذلك يجب تحسينها وتطويرها ووضعها تحت يد المستثمرين بأسعار معتدلة هذا بلاضافة إلى بنية ادارية الكفاءة والزام الدوائر بتقديم التسهيلات الممكنة للمستثمرين وتسهيل تخصيص الاراضي للمشاريع وتفعيل دور المؤسسات الرقابية على صرف الاموال ومتابعة التنفيذ للقضاء على الفساد الاداري والمالي .

ملحق الجداول

جدول رقم (1)

نموالناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال الثابت للقطاعين العام والخاص بالاسعار الثابتة
للفترة (2011-2005)
مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	معدل التغير السنوي	تكوين راس المال الثابت	معدل التغير السنوي
2005	43.4	-----	8.65	-----
2006	47.8	%10	17.21	%98.9
2007	48.5	% 1.5	5.65	%67.1-
2008	51.7	% 6.1	9.94	% 75.9
2009	54.7	% 5.5	5.91	% 40.5-
2010	57.9	% 5.5	10.15	% 71.7
2011	62.9	% 7.9	*	

مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2011-2007) وزارة التخطيط
الجهاز المركزي للاحصاء 2012.

*البيانات غير متوفرة

جدول رقم (2)

تكوين راس المال الثابت للقطاعات العام والخاص حسب الأنشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة

للفترة (2011-2007)

2010 %	2009 %	2008 %	2007 %	2006 %	2005 %	الانشطة الاقتصادية
0.1	0.2	0.2	0.2	1.7	0.8	الزراعة والغابات والصيد
11.9	1.7	1	2.9	24.9	39.3	التعدين والمقالع
3.6	5.5	1.3	3.7	26.3	1	الصناعات التحويلية
25	23.9	6	30.9	19.9	22.2	الكهرباء والماء
1.3	0.7	0.5	0.2	0.3	0.8	البناء والتشييد
0.3	4.3	0.1	1.1	5.7	7	النقل والمواصلات والخزن
2.8	4.3	0.1	1.2	0.5	1.1	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق
1.2	1.6	0.8	1.1	0.5	0.8	البنوك والتأمين
3	3.2	1.6	2.7	1.5	1.9	ملكية دور السكن
51	54.6	88.4	56	18.7	25.1	خدمات التنمية الاجتماعية
%100	%100	%100	%100	%100	%100	المجموع

*وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء

جدول رقم(3)

اجمالي راس المال المستثمر(2010-2005)

مليار دينار

نسبة تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر من الاجمالي	الاستثمار الأجنبي مليار دينار*	نسبة تكوين الاستثمار المحلي من الاجمالي	الاستثمار المحلي مليار دينار	اجمالي الاستثمار مليار دينار	السنة
%6.5	0.60	%93.3	8.65	9.25	2005
%5	0.90	%95	17.21	18.11	2006
%2	0.12	%98	5.65	5.11	2007
%17.5	2.11	%82.5	9.94	12.05	2008
%23	1.77	%77	5.91	7.68	2009
%14	1.65	%86	10.15	11.8	2010

- مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة(2011-2007) وزارة التخطيط
الجهاز المركزي للإحصاء 2012 .

*تم اعتماد سعر 1160 دينار للدولار الواحد.

المصادر:

- 1- الحسناوي: كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، بغداد، المكتبة القانونية ، ، 2007، ص188.
- 2- سا مولسون- ونوردهاوس (علم الاقتصاد) مكتبة لبنان ناشرون -الطبعة العربية -بيروت، 2006، ص451.
- 3-انظر:
- الحسناوي: كريم مهدي، مصدر سابق، ص208
- علي: عبد المنعم السيد، مدخل علم الاقتصاد، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ص(21)
- 4- سا مولسون -نوردهاوس (علم الاقتصاد) ،مصدر سابق، ص459
- 5- الحسناوي: كريم مهدي، مصدر سابق ،ص211.
- 6- علي: ناجحة عباس ومحمد عباس احمد ،الاعفاءات الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار ،بحث مقدم إلى مؤتمر المعهد العالي لدراسات المحاسبية ،وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب ،2010.
- 7- ونوردهاوس :سا ملسون، ص487.
- 8- المرزوقي: عمر بن فيحان، الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور اسلامي ،جامعة الملك سعود، 2010
www.alukah.net/web/marzuqilcv
- 9- علي: ناجحة عباس ومحمد عباس احمد.
- 10- علاونة: عاطف ،الاستثمار في اسواق راس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية الماتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، دمشق، 2008، ص(4).
- www.wafainfo.ps/pdf/alesthmar.pdf
- 11- خضر: حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، السنة الثالثة ص(3)
- 12- المرزوقي: عمر بن فيحان، مصدر سابق، ص(6-7).
- 13- المرزوقي،: عمر بن فيحان ص(7).
- 14- الاونكتات، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011، اشكال الانتاج الدولي والتنمية غير القائم على مساهمة راس المال، الامم المتحدة ،نيويورك، 2011، ص(2)
- 15 المرزوقي عمر بن فيحان، ص(7-8).

16- خضر :حسان،مصدر سابق،ص(9)

17-: سا مولسون- نوردهاوس و، مصدر سابق،ص(490)

18- الخطيب :حازم بدر،اهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية ودورها في دعم المشاريع الصغيرة
2002،ص(95)،. www.univ-chlef.dz/renaf/articles-remaf-n-ou/articl

19- الزيني :محمد علي،الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل،مركز الامارات للدراسات والبحوث
الاستراتيجية،2006،ص(78).

20-اعتمادا على مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007-
20012)،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،2012.

21- عبد الرضا :نبيل جعفر،عوائق الاستثمار في العراق،الحوار المتمدن،العدد3742،2012.

<http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp>

22- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية(2012-
2013)، الكويت.

www.gdnet.org/lcmc.php.id=ar-organization

23-ملخص تقارير البنك الدولي عن الوضع الاقتصادي المالي في العراق،2012،اعداد صباح المستوفي

24-المصدر السابق

25- مؤشرات تنمية القطاع الخاص - الخطة الخمسية (2010-2014)،وزارة التخطيط.

26-انظر :

-دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية.الطبعة
الاولى. بيروت 2006.

-صباح مهدي نجاح،قراءة قانونية لمعوقات الاستثمار في العراق وطرق معالجتها،مجلة القادسية للقانون والعلوم
السياسية،العددالاول،2011 .

-نبيل جعفر عبد الرضا وخولة ارشيح،موقع العراقمن الوؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار .الحوار
المتمدن،العدد3757،2012

<http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp>

-محمد عبد الكريم منهل،افاق الاستثمار الأجنبي في العراق(2005-2007)

<http://www.iragiscas.com/books>

فارس: احمد علي، حل الازمات :الفساد الاداري نموذجا،مركز المستقبل للدراسات والبحوث،2005

[http\www.mcsr.net\index.ntm](http://www.mcsr.net/index.ntm)